ميزانية 2024
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

البيـــــان التمهيدي

البيـان التمهيـدي
للميزانية العامة للدولة

للعام المالي 1445 - 1446هـ (2024م)

وزارة المـاليــة
Ministry of Finance

الفهرس

مقدمة	03
الملخص التنفيذي	04
أولًا: أهم المستهدفات المالية وتقديرات المؤشرات الاقتصادية في العام 2024م والمدى المتوسط	07
أ/ تقديرات المؤشرات الاقتصادية للعام 2024م والمدى المتوسط	08
1. تطورات الاقتصاد العالمي	08
2. تطورات الاقتصاد المحلي	11
ب/ أهم المستهدفات المالية للعام 2024م والمدى المتوسط	15
1. الإيرادات	16
2. النفقات	17
3. التمويل والدين العام	17
ج/ أبرز المخاطر المالية والاقتصادية للعام 2024م وعلى المدى المتوسط	19
ثانيًا: أهم الاستراتيجيات والمشاريع على المدى المتوسط	21

مقدمـــة

تُصدر وزارة المالية البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2024م بصفته أحد عناصر سياسة الحكومة في إعداد الميزانية العامة ووضعها في إطار مالي واقتصادي شامل على المدى المتوسط، وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي، والتخطيط المالي لعدة أعوام.

يهدف هذا البيان إلى اطلاع المواطنين والمهتمين والمحللين على أهم التطورات الاقتصادية المحلية والدولية التي تؤثر في إعداد ميزانية العام القادم، وأهم المؤشرات المالية والاقتصادية الأولية لعام 2024م وعلى المدى المتوسط. كما يستعرض البيان أبرز المخاطر المالية والاقتصادية، بالإضافة إلى أهم الاستراتيجيات والمشاريع المخطط تنفيذها خلال العام المالي القادم والمدى المتوسط في إطار مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية تُعتمد في الربع الرابع من كل عام، وقد تتضمن تعديلات على ما ورد في هذا البيان في ضوء ما قد يستجد من تطورات مالية واقتصادية.

الملخص التنفيذي

يشهد الاقتصاد العالمي استمرار الموجة التضخمية; مما دفع العديد من البنوك المركزية -خاصةً في الدول المتقدمة- إلى تشديد سياساتها النقدية، إضافة إلى استمرار تحديات سلاسل الإمداد والتوترات الجيوسياسية، مما جعل توقعات العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية لنمو الاقتصاد العالمي للعامين الحالي والقادم تستمر في كونها أقل من متوسط النمو لفترة ما قبل جائحة كوفيد-19.

وعلى الصعيد المحلي تسعى حكومة المملكة العربية السعودية إلى دعم النمو الاقتصادي عبر تنفيذ مجموعة من المشروعات التنموية والاستراتيجيات القطاعية والمناطقية تحت مظلة رؤية السعودية 2030، لذا تعمل الحكومة على التوسع في الإنفاق الحكومي ذي الطبيعة التحولية مع المحافظة على الاستدامة المالية على المديين المتوسط والطويل.

وقد ساهمت الإصلاحات الهيكلية والمالية الاستباقية في تعزيز قدرة اقتصاد المملكة على مواجهة التحديات والتطورات الاقتصادية العالمية؛ حيث يظهر ذلك جلياً في الأداء الإيجابي للمؤشرات الاقتصادية التي تدل على مواصلة تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي وتحسن أداء القطاع غير النفطي وزيادة أعداد المشتغلين واحتواء معدلات التضخم مقارنة بالمعدلات العالمية والانخفاض المستمر لمعدل البطالة، مع مواصلة السير نحو تحقيق أهداف برنامج الاستدامة المالية بتوجيه الإنفاق التوسعي لتسريع تنفيذ البرامج والمشاريع الكبرى والاستراتيجيات القطاعية والمناطقية بما يدعم نمو الناتج المحلي وجذب الاستثمارات وتحفيز الأنشطة الاقتصادية والنمو في خلق الوظائف. كما استمر العمل على تطوير أداء المالية العامة للمملكة عبر زيادة المساحة المالية وبناء الاحتياطيات الحكومية والمحافظة على مستويات مستدامة من الدين العام.

ويمكن تلخيص الوضع المالي والاقتصادي في الآتي:

- من المتوقع استمرار المحافظة على معدلات إيجابية للنمو الاقتصادي خلال عام 2023م وعلى المدى المتوسط؛ نتيجة الإصلاحات الهيكلية وتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية والمناطقية ضمن رؤية السعودية 2030. وبالنظر إلى توقعات كامل عام 2023م فمن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 0.03% مدعوماً بنمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية الذي من المتوقع أن يحقق نموًا بمعدل 5.9% في ظل الأداء الإيجابي لكل من المؤشرات الاقتصادية والاستراتيجيات والبرامج المنفذة لتعزيز السياحة وجذب الاستثمارات في المملكة خلال النصف الأول من العام الحالي.

- تشير التوقعات الأولية إلى أن معدل التضخم لكامل عام 2023م من المتوقع أن يسجل ارتفاعاً بحوالي 2.6%؛ كما تشير التقديرات إلى استمرار بقاء معدلات التضخم عند مستويات مقبولة على المدى المتوسط، وذلك بفضل التدابير الاستباقية والسياسات التي اتخذتها الحكومة لاحتواء ارتفاع الأسعار، ووضع سقف لأسعار البنزين والتأكد من وفرة المخزون الغذائي إلى جانب دعم برامج الحماية الاجتماعية.

- في ضوء التقدم نحو تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030؛ تستمر الحكومة في عملية تنمية وتنويع اقتصادها والرفع من معدلات النمو الاقتصادي المستدام مع الحفاظ على الاستدامة المالية، وذلك عبر إطلاق العديد من المبادرات والاستراتيجيات الرامية إلى تطوير القطاعات الاقتصادية الواعدة، وجذب الاستثمارات، وتحفيز الصناعات ورفع نسبة المحتوى المحلي والصادرات السعودية غير النفطية، إضافة إلى انتعاش وازدهار كل من قطاع السياحة والترفيه. ويأتي ضمن ذلك الدور الفاعل والمهم لصندوق الاستثمارات العامة، والصناديق التنموية الداعمة لتعزيز نمو الأنشطة غير النفطية بمعدلات مرتفعة ومستدامة على المدى المتوسط.

- تشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.4% لعام 2024م، مدعوماً بنمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية في ظل توقع استمرار القطاع الخاص في قيادة النمو الاقتصادي، والمساهمة في زيادة الوظائف في سوق العمل، بالإضافة إلى تحسن الميزان التجاري للمملكة، والاستمرار في تنفيذ برامج ومبادرات تحقيق رؤية السعودية 2030 والاستراتيجيات القطاعية والمناطقية، وتأتي التوقعات الإيجابية للاقتصاد السعودي امتدادًا للتطورات الإيجابية للأداء الفعلي للاقتصاد منذ بداية العام 2021م.

- ومن المقدر أن يؤدي الانتعاش الملحوظ والمتوقع في اقتصاد المملكة إلى تطورات إيجابية في الإيرادات على المدى المتوسط. فمن المقدر أن يبلغ إجمالي الإيرادات لعام 2024م حوالي 1,172 مليار ريال وصولاً إلى حوالي 1,259 مليار ريال في عام 2026م.

- وتسعى الحكومة إلى مواصلة التقدم في مسيرة الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية بوتيرة أعلى، وذلك بهدف تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، إذ ينعكس ذلك على ميزانية العام المالي 2024م وعلى المدى المتوسط، حيث تستهدف الحكومة التوسع في الإنفاق الاستراتيجي على المستويين القطاعي والمناطقي بهدف دعم وتنويع القاعدة الاقتصادية، بالإضافة إلى الحرص على رفع مستوى جودة حياة المواطنين والمقيمين بتطوير وتحسين الخدمات العامة، مع الاستمرار في رفع كفاءة الإنفاق وفاعليته للمحافظة على المكتسبات المالية والاقتصادية. وعليه؛ فمن المقدر أن يبلغ إجمالي النفقات حوالي 1,251 مليار ريال في العام المالي 2024م وأن يصل الإنفاق الحكومي إلى حوالي 1,368 مليار ريال في عام 2026م.

- وتستمر حكومة المملكة في استكمال تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية على الجانبين الاقتصادي والمالي في ظل رؤية السعودية 2030، ومنها تطوير سياسات المالية العامة بما يساهم في تحقيق الاستقرار والاستدامة للميزانية العامة للدولة وتبني الحكومة لسياسات الإنفاق التوسعي الداعم للنمو الاقتصادي، ويتوقع أن تسجل ميزانية العام 2024م عجزاً بنحو 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

- ستستمر الحكومة في تلبية الاحتياجات التمويلية وفقاً لخطة الاقتراض السنوية المعتمدة لتمويل العجز المتوقع في الميزانية ولسداد أصل الدين المستحق في العام 2024م، والاستمرار كذلك بالبحث عن الفرص المتاحة حسب أوضاع السوق لتنفيذ عمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي لسداد مستحقات أصل الدين للأعوام القادمة، وتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية، بالإضافة إلى استغلال فرص الأسواق لتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي مثل تمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية، وذلك بهدف تنويع قنوات التمويل للحفاظ على كفاءة الأسواق وتعزيز عمقها.

- كما تهدف ميزانية العام 2024م إلى تقوية المركز المالي للحكومة من خلال الحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطيات الحكومية لتعزيز قدرة المملكة على التعامل مع الصدمات الخارجية.

ميزانية 2024
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

البيان التمهيدي

01

أهم المستهدفات المالية وتقديرات المؤشرات الاقتصادية

في العام 2024م والمدى المتوسط

أ/ تقديرات المؤشـرات الاقتصادية للعام 2024م والمدى المتوسط

1. نمو الاقتصاد العالمي

تشهد اقتصادات بعض الدول حول العالم تباطؤًا في مرحلة التعافي، واستمرارًا لحالة عدم اليقين المسيطرة على آفاق الاقتصاد العالمي منذ بداية عام 2022م، مع استمرار معظم البنوك المركزية في تشديد السياسة النقدية لكبح جماح معدلات التضخم المرتفعة التي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة في الكثير من دول العالم، بالإضافة إلى اضطراب النظام المالي العالمي واستمرار الأحداث والتقلبات الجيوسياسية. وعليه، يتوقع صندوق النقد الدولي تباطؤاً في نمو الاقتصاد العالمي وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر يوليو 2023م حيث يتوقع في عامي 2023م و2024م تحقيق نمو بنحو 3.0%، مقارنة بنمو أعلى في عام 2022م بحوالي 3.5%، بالإضافة إلى أن معدل النمو لعامي 2023م و2024م ما زال أقل بكثير من متوسط معدل نمو العقدين السابقين لجائحة كوفيد-19. ويتوقع الصندوق تباطؤ النمو في اقتصادات الدول المتقدمة من 2.7% في عام 2022م إلى 1.5% لعام 2023م بسبب تباطؤ إجمالي تكوين رأس المال الثابت والإنتاج الصناعي، مع بقاء النمو عند 1.4% لعام 2024م، بالإضافة إلى تباطؤ النمو في منطقة اليورو ليصل إلى 0.9% في عام 2023م و1.5% لعام 2024م نتيجة استمرار الارتفاع في أسعار الطاقة جراء الأزمة الروسية - الأوكرانية. بينما لا تزال التوقعات تشير إلى استقرار النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عند 4.0%، و4.1% لعامي 2023م و2024م على التوالي مقارنة بنمو 4.0% حُقق في عام 2022م.

وشهدت معدلات التضخم العالمي انخفاضاً نسبياً واستقراراً طفيفاً في أسعار السلع الأساسية منذ بداية العام 2023م، حيث تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تراجع معدل التضخم العالمي من 8.7% في عام 2022م ليصل إلى 6.8% في عام 2023م وإلى 5.2% في عام 2024م، كما يتوقع الصندوق تراجع معدل التضخم ليصل إلى نحو 2.8% في اقتصادات الدول المتقدمة و6.8% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لعام 2024م.

معدلات النمو	2021	2022	2023 توقعات*	2024 توقعات*
الاقتصاد العالمي	**%6.3**	**%3.5**	**%3.0**	**%3.0**
اقتصادات الدول المتقدمة	%5.4	%2.7	%1.5	%1.4
اقتصادات الأسواق الصاعدة والدول النامية	%6.8	%4.0	%4.0	%4.1
الولايات المتحدة الامريكية	%5.9	%2.1	%1.8	%1.0
الصين	%8.4	%3.0	%5.2	%4.5
اليابان	%2.2	%1.0	%1.4	%1.0
الهند	%9.1	%7.2	%6.1	%6.3
منطقة اليورو	%5.3	%3.5	%0.9	%1.5
المملكة العربية السعودية	**%3.9**	**%8.7**	**%1.9**	**%2.8**
التضخم العالمي	**%4.7**	**%8.7**	**%6.8**	**%5.2**
التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة	%3.1	%7.3	%4.7	%2.8
التضخم في الأسواق الصاعدة والدول النامية	%5.9	%9.8	%8.3	%6.8

المصدر: *تقرير صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي – يوليو 2023م

كما أشار البنك الدولي في تقريره عن الاقتصاد العالمي الصادر في يونيو 2023م إلى أنه من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي من 3.1% عام 2022م إلى 2.1% و2.4% لعامي 2023م و2024م على التوالي، ويُعزى ذلك إلى استمرار الأزمة الروسية - الأوكرانية، وتقييد الائتمان العالمي بشكل متزايد، في ظل سياسة التشديد النقدي المتبعة من معظم البنوك المركزية، وخاصةً في الدول المتقدمة.

وعند النظر لأسواق البترول فقد انخفض متوسط أسعار العقود الآجلة لخام برنت منذ بداية العام وحتى شهر أغسطس من العام 2023م بنسبة 22.2% ليسجل المتوسط حوالي 80.8 دولار للبرميل مقابل 103.8 دولار للبرميل خلال الفترة نفسها من العام السابق، كما سجلت الأسعار ارتفاعاً في شهر سبتمبر لتتجاوز مستويات 95 دولار للبرميل، ويعزى التذبذب في أسعار البترول خلال العام 2023م إلى تباطؤ النمو العالمي الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة واستمرار الأزمة الجيوسياسية بين روسيا وأوكرانيا.

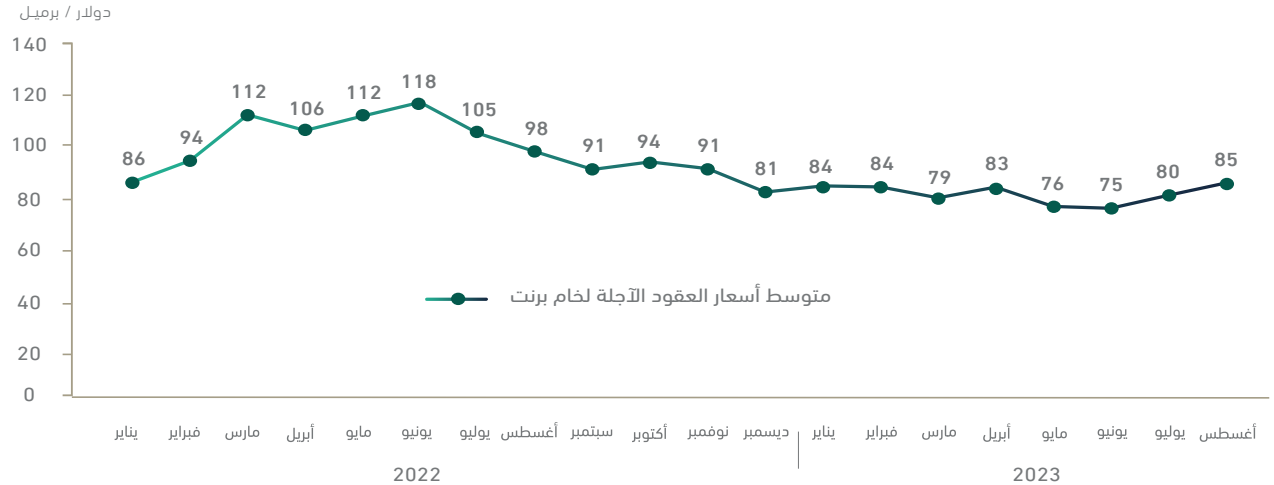

المصدر: Reuters

ولدعم استقرار وتوازن أسواق البترول ورفع كفاءتها بتعزيز الجهود الاحترازية؛ خفضت المملكة ودول أوبك+ إمدادات البترول، إذ انخفض متوسط إمدادات المملكة منذ بداية العام 2023م حتى نهاية شهر أغسطس بنسبة 5.22% ليصل إلى حوالي 9.96 مليون برميل (يومياً) بتراجع مقداره 548 ألف برميل (يومياً). حيث أعلنت المملكة عن خفض طوعي بمقدار 500 ألف برميل (يومياً) من بداية شهر مايو حتى نهاية العام 2023م وتم تمديده لاحقاً حتى نهاية العام 2024م، كما أعلنت المملكة عن خفض طوعي إضافي بمقدار مليون برميل (يومياً) ابتداءً من شهر يوليو 2023م وتم تمديده بعد ذلك حتى نهاية العام.

وقدرت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إجمالي نمو الطلب العالمي للبترول لعام 2023م بنسبة مقدارها 2.4% مقارنة بالعام السابق ليصل الطلب العالمي للبترول إلى حوالي 102.1 مليون برميل (يومياً). كما قُدر ارتفاع الطلب بحوالي 2.2% لعام 2024م مقارنة بعام 2023م ليصل إلى 104.3 مليون برميل (يومياً). وبحسب بيانات أوبك الأولية الصادرة في تقرير سبتمبر من العام 2023م فقد شهد هذا العام ارتفاعاً للطلب بمقدار 2.3 مليون برميل (يومياً) متوافقاً مع التقديرات السابقة وذلك نتيجة لارتفاع الطلب لبعض الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ويُعزى ذلك الارتفاع إلى التعافي الاقتصادي في تلك الدول وارتفاع الطلب على المنتجات البترولية في قطاعي النقل والصناعة.

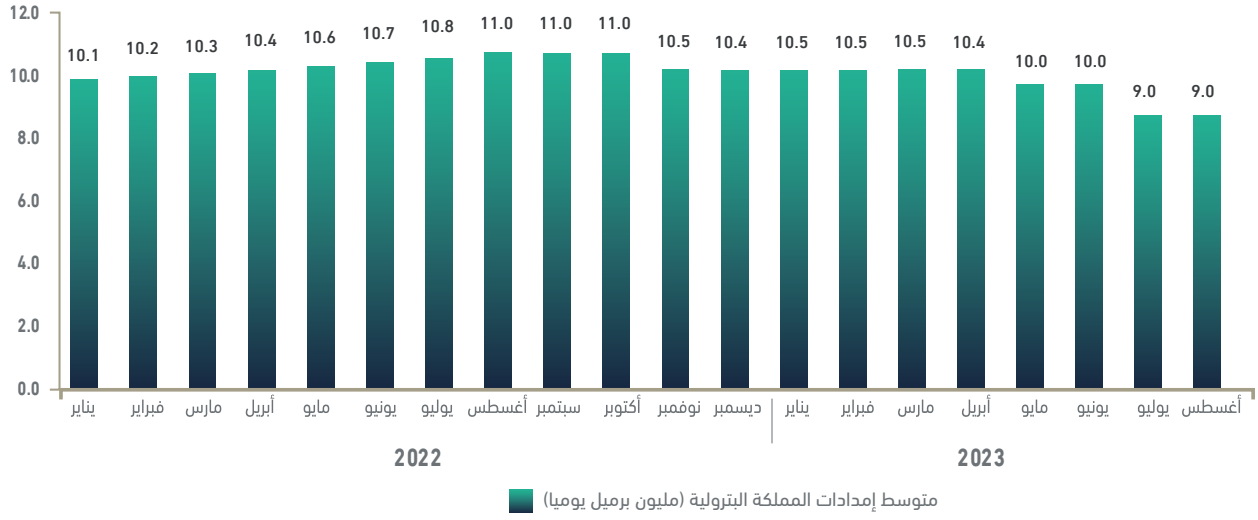

المصدر: JODI

2. تطورات الاقتصاد المحلي

على الرغم من تباطؤ آفاق نمو الاقتصاد العالمي لعام 2023م وحالة عدم اليقين التي تواجه الاقتصاد العالمي نتيجة التحديات الناجمة عن التوترات الجيوسياسية الراهنة والضغوط التضخمية وارتفاع معدلات أسعار الفائدة وتصاعد مخاطر الركود في عدد من الاقتصادات الكبرى، إلا أنه لاقتصاد المملكة قوة ومتانه مكنته من مواجهة تلك التحديات، حيث حققت المملكة معدلات نمو بلغت 2.5% خلال النصف الأول من عام 2023م مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، بقيادة النمو في الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية الذي سجل نموًا بمعدل 5.7%. كما يتوقع استمرار تحقيق معدلات نمو إيجابية في مختلف الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في النصف الثاني من العام، وذلك بفضل جهود الحكومة الحثيثة في دعم وتعزيز النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المعيشية عبر إجراءات لاحتواء معدلات التضخم العالمية وتطوير سوق العمل وتحسين الفرص الوظيفية للجنسين مع استمرار برامج الحماية الاجتماعية، ومواصلة تنفيذ خطط ومبادرات تحقيق رؤية السعودية 2030.

ومن المتوقع استمرار المحافظة على معدلات النمو الإيجابية خلال عام 2023م وعلى المدى المتوسط؛ انعكاسًا للإصلاحات الهيكلية والاستراتيجيات القطاعية والمناطقية والمشاريع الكبرى ضمن رؤية السعودية 2030.

ومن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا بنسبة 0.03% في عام 2023م بسبب الخفض الطوعي لإنتاج النفط ومدعوماً بنمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية الذي من المتوقع أن يحقق نموًا بمعدل 5.9% في ظل الأداء الإيجابي للمؤشرات الاقتصادية خلال النصف الأول من العام. يقود هذا النمو نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، حيث ساهمت التعديلات الجديدة على لائحة تأشيرة الزيارة لغرض السياحة في زيادة أعداد الزائرين والسياح، مما انعكس إيجابًا على معدلات الاستهلاك الخاص، حيث سجل الربع الأول من العام الحالي أعلى معدل ربعي للسياح من خارج المملكة؛ إذ يقدر بـ 7.8 مليون سائح بنسبة نمو 64% مقارنة بالربع الأول من عام 2019م.

كما يتوقع نمو نشاط الصناعات التحويلية خلال العام 2023م، حيث بلغ متوسط مؤشر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي نمواً بنحو 1.0% منذ بداية العام حتى شهر يوليو، مدفوعًا بالنمو في عدد المصانع التي بدأت في الإنتاج منذ بداية العام الحالي 2023م وحتى شهر يوليو بحوالي 569 مصنع، بإجمالي استثمارات بلغت 16.3 مليار ريال، وزيادة أعداد التراخيص الجديدة بحوالي 659 ترخيصاً جديدًا للفترة نفسها. كما حقق إجمالي تكوين رأس المال الثابت

(غير الحكومي) خلال النصف الأول من عام 2023م نموًا على أساس سنوي بنسبة 8.5%، فيما حقق الاستثمار الأجنبي المباشر نموًا على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2023م بمعدل 10.2%، وبلغت الصفقات الاستثمارية المنجزة خلال النصف الأول من عام 2023م نحو 104 صفقة، محققة نموًا بنحو 3.0% مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي مما سينعكس إيجابيًا على الاقتصاد المحلي.

سجل متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً منذ بداية العام 2023م حتى شهر أغسطس ليبلغ 2.7% مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. وتشير التوقعات الأولية إلى بلوغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك "معدل التضخم" لكامل عام 2023م حوالي 2.6%، بالرغم من ارتفاع معدلات التضخم العالمية وقيام البنوك المركزية في عدّة دول بتشديد السياسة النقدية عبر رفع معدلات الفائدة للحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار، وذلك للحد من الزيادة المطردة في وتيرة الطلب مقابل الاضطرابات في جانب العرض مدفوعةً بالتأثر في سلاسل الإمداد العالمية والتي أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية والخدمات اللوجستية عالميًا. ومع ذلك، بقيت معدلات التضخم في المملكة عند مستويات معقولة نسبياً مقارنة بالدول المتقدمة والنامية، وذلك بفضل التدابير الاستباقية والسياسات التي اتخذتها الحكومة لاحتواء ارتفاع الأسعار، ووضع سقف لأسعار البنزين ورفع مستوى المخزون الغذائي، إلى جانب دعم برامج الحماية الاجتماعية.

وقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في تحسن مؤشرات سوق العمل؛ تماشياً مع أهداف رؤية السعودية 2030، التي انعكست إيجاباً على معدل البطالة للسعوديين ليصل إلى 8.3% خلال الربع الثاني من العام الحالي، حيث تُعدّ هذه النسبة الأقل منذ أكثر من عشرين سنة، كما سجل عدد العاملين السعوديين في القطاع الخاص زيادة بنهاية النصف الأول من عام 2023م بنحو 153 ألف عامل، بنمو مقداره 7.4% مقارنة بنهاية النصف الأول من عام 2022م، وبذلك بلغ إجمالي عدد العاملين السعوديين في القطاع الخاص نحو 2.2 مليون موظف/موظفة مقابل 2.07 مليون موظف/موظفة بنهاية النصف الأول من عام 2022م، وبلغ إجمالي الوظائف التي تم استحداثها في الاقتصاد السعودي في القطاع الخاص خلال النصف الأول من عام 2023م حوالي 1.085 مليون وظيفة تشمل السعوديين وغير السعوديين مقارنة بنهاية النصف الأول من عام 2022م. وجاء ذلك نتيجة العديد من المبادرات مثل مبادرات التوطين، والمبادرات الداعمة للقطاع الخاص المتمثلة في رفع نسبة المحتوى المحلي في مشاريع تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، وتحفيز الصادرات الوطنية، وبرامج الخصخصة التي تهدف إلى خلق فرص للمواطنين في سوق العمل، ومبادرة تمكين المرأة التي نتج عنها ارتفاع مشاركة

المرأة في سوق العمل لنسبة تصل إلى 35.3% خلال الربع الثاني من العام الحالي متجاوزة بذلك مستهدف الرؤية لعام 2030م عند مستوى 30%، كما يعكس ذلك بوضوح تحسن بيئة الأعمال في المملكة في ظل مستويات النمو الإيجابية للاقتصاد السعودي المتمثلة في القطاع غير النفطي.

وتسعى المملكة عبر مجموعة من الأذرع الاستثمارية، منها صندوق الاستثمارات العامة، لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030؛ كونه أحد المحركات الأساسية للاقتصاد والاستثمار في المملكة، حيث يعمل الصندوق على تطوير مشاريع كبرى ورائدة محلياً وعالمياً، ويستهدف إطلاق قطاعات جديدة، والمساهمة في تحقيق مستهدفات التنويع الاقتصادي، وتجدر الإشارة إلى عدة مشاريع أعلن عنها صندوق الاستثمارات العامة منذ بداية عام 2023م، على سبيل المثال استحواذ الصندوق على الشركة السعودية للحديد والصلب "حديد" ليمثل ذلك خطوة داعمة للجهود الوطنية الهادفة إلى تطوير قطاع الصناعات المعدنية، وذلك من خلال خلق كيان كبير في هذا القطاع لمواجهة الطلب والاحتياجات المستقبلية في قطاع الحديد والصلب الناتجة عن مبادرات رؤية السعودية 2030، وبما يحقق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة واستراتيجية التعدين في المملكة، ومستهدفات التوطين والمحتوى المحلي. وكذلك تأسيس طيران الرياض للارتقاء بقطاع النقل الجوي في المملكة، بالإضافة إلى الشركة السعودية للاستثمار السياحي (أسفار) والتي تهدف إلى الاستثمار بالتعاون مع القطاع الخاص في مشاريع السياحة في مختلف مناطق المملكة. كذلك أسس الصندوق عدة مشاريع كبرى منها مشروع شركة "روشن" الذي يهدف إلى تعزيز جودة حياة المواطنين في المملكة والإسهام في تلبية الطلب المتنامي على قطاع الإسكان وتوفير خيارات أكثر للمواطنين ومن ثم الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي ودعم الشركات الوطنية. كما أُعلن عن ضم مشروع تطوير بوابة الدرعية، والذي يستهدف تحويل الدرعية إلى واحدة من أعظم الوجهات العالمية، حيث يستهدف استقطاب 27 مليون زائر محلي ودولي بحلول عام 2030م دعماً للاستراتيجية الوطنية للسياحة، حيث رفعت المملكة المستهدف السياحي من 100 مليون إلى 150 مليون سائح سنويًا بحلول عام 2030م. ودعم الصندوق مؤخراً قطاع الرياضة كأحد القطاعات الرئيسة في تنويع الاقتصاد المحلي، بما يتوافق مع محاور رؤية السعودية 2030 الهادفة إلى تكوين مجتمع حيوي.

وفي خطوة تهدف إلى تطوير ودعم الاقتصاد وفتح آفاق جديدة للتنمية على أسس تنافسية لكل منطقة وتحسين البيئة الاستثمارية بما يعزز مكانة المملكة ويجعلها وجهة

استثمارية عالمية رائدة، فقد تم الإعلان عن إطلاق أربع مناطق اقتصادية خاصة بمواقع استراتيجية في كل من: الرياض وجازان ورأس الخير ومدينة الملك عبدالله الاقتصادية؛ للإسهام في تعزيز التنويع الصناعي وتحويل المملكة إلى قوة صناعية لوجستية رائدة.

واستكمالاً لتطورات الأنشطة الاقتصادية؛ تهتم المملكة العربية السعودية باقتصادها وازدهاره، حيث تسعى إلى أن تكون وجهة استثمارية جاذبة ومحفزة للاستمرار والتوسع؛ لذا أُطلق "صندوق الفعاليات الاستثماري" بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز تحول المملكة إلى وِجهة سياحية عالمية، إضافةً إلى الجهود المستمرة في تنفيذ المشاريع الكبرى والمبادرات المعلنة كمبادرة "السعودية الخضراء" التي تمثل توّجه المملكة نحو مواجهة التغير المناخي وستوفر فرصًا استثمارية ضخمة للقطاع الخاص، إضافة إلى مبادرة "الاستثمار الجريء" التي تعدّ ضمن برنامج تطوير القطاع المالي، وتستهدف دعم الاستثمارات في الشركات الناشئة القابلة للنمو السريع.

وتأتي التوقعات الإيجابية للاقتصاد السعودي للعام 2024م امتدادًا للتطورات الإيجابية للأداء الفعلي في النصف الأول من العام 2023م، حيث تمت مراجعة تقديرات معدلات النمو الاقتصادي في المملكة لعام 2024م والمدى المتوسط، وتشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.4% في عام 2024م، مدفوعًا بنمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية وذلك لتوقع استمرار نمو القطاع الخاص في قيادة النمو الاقتصادي، والمساهمة في زيادة فرص الأعمال وخلق الوظائف في سوق العمل، بالإضافة إلى تحسن الميزان التجاري للمملكة، والاستمرار في تنفيذ برامج رؤية السعودية 2030، وتحقيق الأنشطة الاقتصادية لمعدلات نمو إيجابية خلال العام 2024م وعلى المدى المتوسط.

تقديرات أبرز المؤشرات الاقتصادية على المدى المتوسط

(نسبة مئوية مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي*	توقعات**	تقديرات**		
	2022	2023	2024	2025	2026
المؤشرات الاقتصادية					
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	%8.7	%0.03	%4.4	%5.7	%5.1
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار ريال)	4,156	4,136	4,261	4,494	4,774
التضخم	%2.5	%2.6	%2.2	%2.1	%1.9

*المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

** تقديرات أولية

ب/ أهـم المســـتهدفات الماليـة
في العام 2024م والمدى المتوسط

تستكمل الحكومة مرحلة التحول باستمرار تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية على الجانبين الاقتصادي والمالي؛ سعياً لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، التي تتبنى سياسة مالية تهدف إلى الموازنة بين استغلال المساحة المالية المتاحة لتسريع وتيرة تنفيذ البرامج والمشاريع ذات العائدين الاقتصادي والاجتماعي، والمُمكنة لتحقيق مستهدفات الرؤية، مع مراعاة مبادئ الاستدامة المالية والحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطيات الحكومية والدين العام.

وفي هذا الإطار تعكس ميزانية عام 2024م والمدى المتوسط التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الشاملة عبر تسريع تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية والمناطقية والبرامج والمشاريع الدافعة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام ورفع جودة الخدمات العامة، وتنفيذ المزيد من الإستراتيجيات الجديدة. ومن المُقدر أن تحقق الميزانية عجزاً بحوالي 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024م، مع توقع استمرار تحقيق عجوزات في الميزانية عند مستويات مقاربة على المدى المتوسط، وذلك نتيجة تبني الحكومة لسياسات الإنفاق التوسعي الداعم للنمو الاقتصادي. مع الاخذ في الاعتبار التقديرات المتحفظة للايرادات كسياسة تتبعها الحكومة عند الاعلان عن تقديرات الايرادات المستقبلية. لمزيد من التفصيل الذهاب للتقديرات الأقل والأعلى للإيرادات الواردة في صفحة 20 من هذا التقرير.

عجز/فائض الميزانية

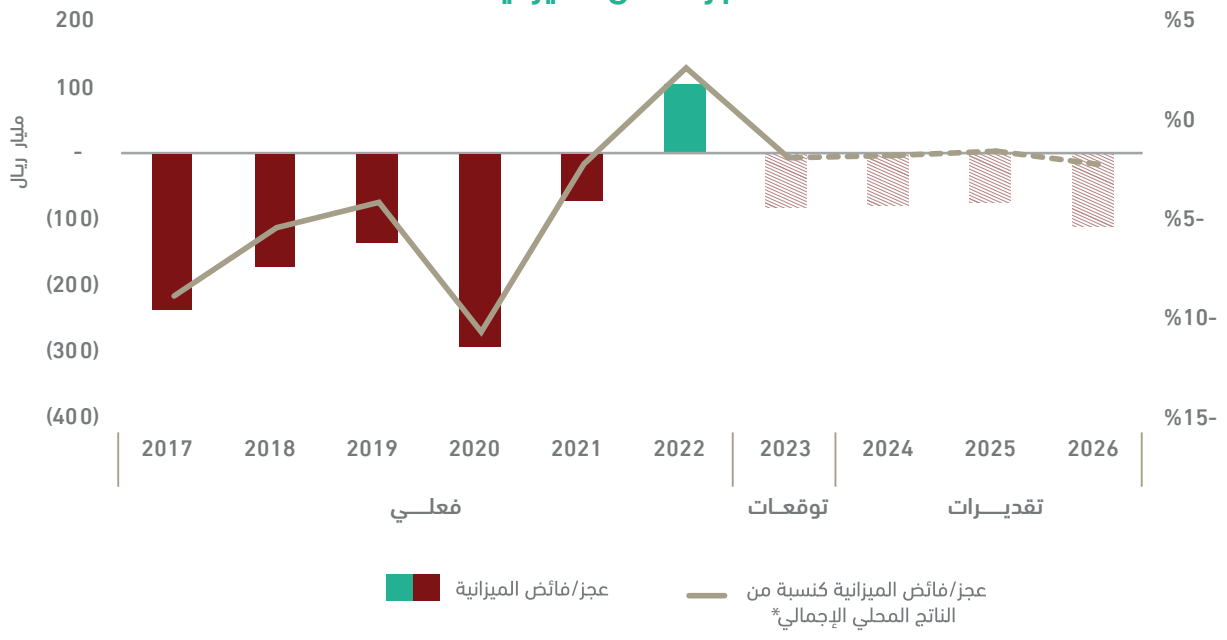

المصدر: وزارة المالية

*الأرقام الفعلية المحدثة للناتج المحلي الإجمالي بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء.

تقديرات المالية العامة على المدى المتوسط (2022 - 2026م)

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي	ميزانية	توقعات	تقديرات		
	2022	2023	2023	2024	2025	2026
المالية العامة						
إجمالي الإيرادات*	1,268	1,130	1,180	1,172	1,227	1,259
إجمالي النفقات	1,164	1,114	1,262	1,251	1,300	1,368
عجز/فائض الميزانية	104	16	82-	79-	73-	109-
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**	%2.5	%0.4	%2.0-	%1.9-	%1.6-	%2.3-

المصدر: وزارة المالية

*مع الاخذ في الاعتبار التقديرات المتحفظة للايرادات كسياسة تتبعها الحكومة عند الاعلان عن تقديرات الايرادات المستقبلية. لمزيد من التفصيل الذهاب للتقديرات الأقل والأعلى للايرادات الواردة في صفحة 20 من هذا التقرير.

** الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 م بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء للأرقام الفعلية المحدثة والناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 م بحسب تقديرات الميزانية المحدثة.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

1. الإيرادات

في إطار مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي اتخذتها الحكومة في ظل رؤية السعودية 2030 لتمكين التحول الاقتصادي وتنويع القاعدة الاقتصادية، ساهمت المبادرات والإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها خلال السنوات الماضية في تنمية الإيرادات غير النفطية حتى أصبحت مصدراً مهماً ومستداماً لتمويل المشاريع التنموية والنفقات ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي، حيث زادت نسبة تغطية الإيرادات غير النفطية لإجمالي النفقات في الميزانية من 17% في عام 2015م إلى حوالي 35% في عام 2022م، كما عززت هذه المبادرات من ارتفاع نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي غير النفطي، حيث بلغت نسبتها بنهاية عام 2022م 18% مقارنة بنسبة 9% في عام 2015م، وتهدف الحكومة إلى تعزيز الإيرادات غير النفطية عبر دعم النمو الاقتصادي نظراً لارتباطهما مما يحقق إيرادات غير نفطية مستدامة ومستقرة على المدى المتوسط والطويل.

تشير التقديرات الأولية إلى أن إجمالي الإيرادات في عام 2024م سيبلغ نحو 1,172 مليار ريال، بانخفاض طفيف نسبته 0.6% عن المتوقع تحقيقه في عام 2023م، ويعود ذلك للتوجه الذي تتبناه الحكومة في بناء تقديرات الإيرادات النفطية وغير النفطية في الميزانية على معايير تتسم بالتحفظ وذلك تحسباً لأي تطورات قد تطرأ على الاقتصاد المحلي والعالمي، ومن المقدّر أن يستمر إجمالي الإيرادات في النمو ليصل إلى حوالي 1,259 مليار ريال في العام

2026م مدعوماً بتوقعات النمو الاقتصادي المحلي والعالمي على المدى المتوسط الذي بدوره سيساهم في نمو الإيرادات غير النفطية بشكل مستقر ارتباطًا بنمو النشاط الاقتصادي.

2. النفقات

في إطار التقدم الملحوظ في الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية التنموية، تأتي ميزانية العام المالي 2024م والمدى المتوسط انعكاساً لتوجه الحكومة نحو الإنفاق التوسعي الداعم لتسريع الإنجاز في تنفيذ الاستراتيجيات المناطقية والقطاعية المعتمدة وتنفيذ المزيد من الاستراتيجيات الجديدة التي تهدف إلى تعزيز تنويع القاعدة الاقتصادية بما يدعم التغير الهيكلي في اقتصاد المملكة، مع الاستمرار في رفع كفاءة وفاعلية الإنفاق لضمان تحقيق نمو اقتصادي والحفاظ على استدامة المالية العامة على المدى المتوسط والطويل، فمن المقدر أن يبلغ إجمالي النفقات حوالي 1,251 مليار ريال في العام المالي القادم 2024م بما يُمثل نحو 29.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يصل إلى حوالي 1,368 مليار ريال في عام 2026م بما يمثل نحو 28.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما تواصل الحكومة جهودها خلال العام المالي القادم والمدى المتوسط في المحافظة على المكتسبات المالية والاقتصادية المتحققة خلال الأعوام السابقة، عبر الاستمرار في تسخير الموارد المالية المتاحة لرفع جودة الخدمات الحكومية، مثل التعليم والصحة والبيئة، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية في مختلف مناطق المملكة؛ لتسهيل حركة الأفراد والسلع مما يساهم في نمو الناتج المحلي وتعزيز ورفع جودة الحياة وفقاً لرؤية السعودية 2030، إضافةً إلى حرص الحكومة على تعزيز منظومة الدعم والحماية الاجتماعية، والتوجه نحو التوسع في الإنفاق على الاستراتيجيات المناطقية والقطاعية والمشاريع التنموية الكبرى التي تسهم في تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية مهمة على المديين المتوسط والطويل مع الاستمرار في تمكين وتعزيز دور القطاع الخاص وتنمية المحتوى المحلي والصناعات المحلية، بالإضافة إلى تحفيز البيئة الاستثمارية.

3. التمويل والدين العام

لتلبية احتياجات المملكة من التمويل، تعمل وزارة المالية بالتعاون مع المركز الوطني لإدارة الدين على إعداد خطة سنوية للاقتراض وفق استراتيجية الدين متوسطة المدى، التي تهدف إلى الحفاظ على استدامة الدين وتنويع مصادر التمويل بين محلية وخارجية، والوصول إلى أسواق الدين العالمية لتعزيز مكانة المملكة في الأسواق الدولية، ضمن أطر وأسس مدروسة

لإدارة المخاطر، كما تراعي هذه الاستراتيجية مستهدفات رؤية السعودية 2030 في تعزيز نمو القطاع المالي وتعميق سوق الدين المحلي.

وتستهدف الاستراتيجية تنويع أدوات التمويل ما بين إصدار السندات والصكوك والقروض بالإضافة إلى استمرار البحث في أسواق ومنهجيات تمويل جديدة عبر التمويل الحكومي البديل عن طريق تمويل المشاريع وتمويل البنى التحتية ووكالات ائتمان الصادرات، ويأتي ذلك ضمن استراتيجية الوزارة لدعم استمرارية واستكمال المشاريع التنموية في المملكة.

تجدر الإشارة إلى أن وكالة فيتش رفعت تصنيف المملكة العربية السعودية من A إلى A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة كما أكدت وكالة موديز تصنيفها للمملكة عند A1 مع تعديل النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية، وذلك يأتي نتيجة استمرار جهود الحكومة في تطوير السياسة المالية والإصلاحات الهيكلية التي تدعم النمو والتنوع الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل، وتبني سياسات مالية تساهم في الحفاظ على الاستدامة المالية ورفع جودة التخطيط المالي مع الإبقاء على مستويات الدين عند معدلات تُعد منخفضة مقارنة بالدول ذات التصنيف الائتماني السيادي المماثل للمملكة.

ولتلبية الاحتياجات التمويلية تعمل الحكومة على الاستمرار في الاقتراض وفقاً لخطة الاقتراض السنوية المعتمدة لتمويل العجز المتوقع في الميزانية ولسداد أصل الدين المستحق في العام 2024م، والاستمرار كذلك بالبحث عن الفرص المتاحة حسب أوضاع السوق لتنفيذ عمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي لسداد مستحقات أصل الدين للأعوام القادمة، وتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية، بالإضافة إلى استغلال فرص الأسواق لتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي مثل تمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية، وذلك بهدف تنويع قنوات التمويل للحفاظ على كفاءة الأسواق وتعزيز عمقها. ومن المتوقع ارتفاع حجم محفظة الدين العام نتيجة للتوسع في الإنفاق لتسريع وتيرة تنفيذ بعض البرامج والمشاريع ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المُمكنة لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

كما تستهدف السياسة المالية إلى تقوية المركز المالي للحكومة من خلال الحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطيات الحكومية لتعزيز قدرة المملكة على التعامل مع الصدمات الخارجية.

ج/ أبرز المخاطر المالية والاقتصادية
للعـــام 2024م والمـــدى المتوســـــط

تُمثل عملية تحليل المخاطر المالية والاقتصادية التي تواجه اقتصاد المملكة جزءاً حيوياً في فهم الوضع الراهن والتحديات الرئيسة، وتُسهم في تبني السياسات والاستراتيجيات الفعّالة للتعامل مع هذه المخاطر وتحقيق الاستدامة المالية للمملكة. وفي هذه الجزئية **سيتم تسليط الضوء على أبرز التحديات الرئيسية** التي قد تواجه الاقتصاد والتي قد تنشأ من الاقتصاد العالمي أو من الاقتصاد المحلي.

يعد **نمو الاقتصاد العالمي** أحد العوامل الرئيسة التي قد تؤثر على اقتصاد المملكة، حيث لايزال الاقتصاد العالمي يشهد تباطؤاً بعد سلسلة من الأحداث أبرزها جائحة كوفيد-19 وما خلفته من عرقلة لسلاسل الإمداد، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية واستمرارها في ظل المخاطر الجيوسياسية الذي أعقبه تهديد الأمن الغذائي حتى تشكلت موجة تضخمية جعلت العديد من البنوك المركزية تسارع لاتخاذ سياسة نقدية انكماشية تتمثل في رفع أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم.

كما أن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي واستمرار الموجة التضخمية له تداعياته السلبية المحتملة **على الاقتصاد المحلي**، وذلك عبر زيادة احتمالية ارتفاع معدلات التضخم المحلية مما قد يسبب تراجع الطلب وانخفاض مؤشرات الاستهلاك المحلي؛ إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة والتأثير السلبي المحتمل على تباطؤ نمو الأنشطة الاستثمارية المحلية، إذ إن تشديد السياسة النقدية التي انتهجتها عدة بنوك مركزية ساهمت في رفع تكاليف الاقتراض وتباطؤ النمو الائتماني.

إلّا أنه في ظل بدء تراجع معدلات التضخم العالمية والاستقرار النسبي لمعدلات التضخم المحلية؛ فإن المخاطر التي قد تؤدي إلى تراجع الطلب المحلي تعتبر منخفضة الاحتمالية، إلى جانب مواصلة مساهمة مبادرات تعزيز دور القطاع الخاص وانعكاساتها على دعم مؤشرات الاستهلاك والاستثمار، وكذلك تحسن معدلات التوظيف والتوطين، كل هذه العوامل من شأنها أن تؤثر إيجابًا وتحد من أثر تلك المخاطر على نمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية.

وقد **تبنت الحكومة عدداً من التدابير والسياسات** لمواجهة المخاطر أعلاه، بما فيها وضع سقف لأسعار البنزين، وتعزيز الأمن الغذائي بالإضافة إلى تعزيز منظومة الدعم والحماية الاجتماعية، ودعم السلع والخدمات الأساسية، وتعزيز وتنمية القطاع غير النفطي.

كما ساهم قرار المملكة بتمديد الخفض الطوعي الإضافي لإنتاجها من النفط حتى نهاية عام 2023م في تعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها دول أوبك+ بهدف دعم استقرار أسواق البترول وتوازنها. إضافةً إلى أن اقتصاد المملكة يتمتع بوضع مالي متين، خاصةً مع وجود مساحة مالية تتمثل في احتياطيات حكومية قوية ومستويات دين عام مستدامة تُمكن من احتواء الأزمات التي قد تطرأ مستقبلاً. كما تتسم طبيعة الإنفاق الإضافي بالمرونة التي تمكّن من السيطرة على مستوى الإنفاق على المدى المتوسط عبر القدرة على تمديد فترة تنفيذ المشاريع والاستراتيجيات.

وفي ضوء التطورات العالمية والمحلية التي تم ذكرها، **تم العمل على سيناريو أعلى وسيناريو أقل للإيرادات** أخذاً في الاعتبار التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي والمخاطر الجيوسياسية، حيث تساهم التقديرات المستخدمة في استعداد الحكومة للتعامل مع أي من هذه السيناريوهات وبناء مساحة مالية تتسم بالمرونة. كما يُساهم الاعتماد على تقديرات الإيرادات الهيكلية إلى الحد من الإنفاق المساير لتذبذبات أسواق البترول.

سيناريوهات الإيرادات لعام 2024م

(مليار ريال)

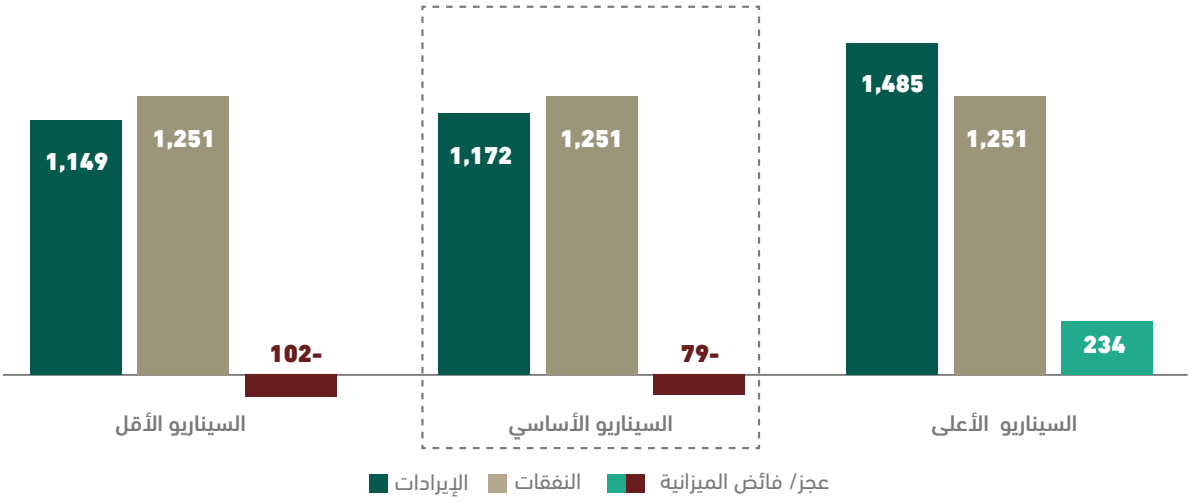

02

أهم الاستراتيجيات والمشاريع
علـــى المـــدى المتوســـط

أ/ الاستراتيجيات

استراتيجية التقنية المالية

أطلق برنامج تطوير القطاع المالي الخطة التنفيذية لاستراتيجية التقنية المالية في عام 2022م التي تهدف إلى أن تكون المملكة موطناً ومركزاً عالمياً للتقنية المالية، ويشار إليها كأحد ركائز برنامج تطوير القطاع المالي الذي يعد أحد برامج تحقيق رؤية السعودية 2030، ويتمحور دوره في تطوير قطاع مالي متنوع وفاعل، لدعم تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، عبر تطوير وتعميق مؤسسات القطاع المالي، وتطوير السوق المالية السعودية، لتكون سوق مالية متقدمة.

كما تهدف الاستراتيجية إلى أن يكون الابتكار في الخدمات المالية المعتمد على التقنية هو الأساس؛ بما يعزز التمكين الاقتصادي للفرد والمجتمع، حيث ستساهم في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 عبر تسهيل ممارسة الأعمال، ورفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنمية الاقتصاد الرقمي، علاوة على تعزيز ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، وزيادة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، وتطوير العمليات الإلكترونية. حيث إن الاستراتيجية ستساهم في تعزيز الابتكار في القطاع المالي عبر جذب أبرز الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية؛ إذ تستهدف الاستراتيجية بحلول عام 2025م زيادة عدد شركات التقنية المالية العاملة في المملكة إلى 230 شركة، إضافةً إلى زيادة نسبة حصة التعاملات غير النقدية (التعاملات الرقمية) لتصل إلى 70%. وأيضاً يستهدف قطاع التقنية المالية بحلول عام 2030م زيادة عدد شركات التقنية المالية العاملة في المملكة إلى 525 شركة، وأن يكون حجم المساهمة المباشرة للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 13 مليار ريال إلى جانب خلق 18 ألف وظيفة مباشرة.

ومن أبرز إنجازات الاستراتيجية وصول إجمالي عدد شركات التقنية المالية 183 شركة في الربع الثاني من عام 2023م، وذلك انطلاقاً من تمكين قطاع التقنية المالية في أنشطة مختلفة لتعزيز استقرار القطاع ونموه، وجذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات التي تحقق قيمة مضافة. كما أصدر الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة (Open Banking Framework)، وهو أهم مخرجات برنامج المصرفية المفتوحة الذي يمثل مفهوماً جديداً

في القطاع المالي. وسيمكن البنوك وشركات التقنية المالية من تقديم خدمات المصرفية المفتوحة في المملكة للمساهمة في خلق أثر إيجابي في القطاع عبر تعزيز الشراكة بين البنوك وشركات التقنية المالية وتحسين البنية التحتية للقطاع وتمكين استخدام أفضل للبيانات المالية للعملاء. إضافةً إلى ذلك، اعتمد الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية، الذي يهدف إلى دعم ابتكارات التقنية المالية، ومواكبة الثورة التقنية المتسارعة في السوق المالية، إذ يُعد أول إطار تنظيمي يُمكّن انتقال نموذج عمل التقنية المالية من البيئة التجريبية (مختبر التقنية المالية) إلى البيئة المستدامة في السوق المالية، حيث يساهم هذا الإجراء في تمكين الشركات الحاصلة على تصريح تجربة التقنية المالية من الحصول على الترخيص المناسب لممارستها كمؤسسة سوق مالية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. إلى جانب تمكين شركات التقنية المالية من ممارسة أعمالها بكفاءة عالية ضمن بيئة تنظيمية داعمة تُساهم في دعم الاقتصاد الوطني، ودعم ابتكارات التقنية المالية في السوق المالية، بما يشمل تحديد الترخيص اللازم، وتنظيم طرح الأسهم بواسطة مؤسسات السوق المالية المرخص لها في سياق ممارسة التمويل الجماعي بالأوراق المالية.

وفي ضوء الممارسات العالمية الرائدة، فإن الابتكار الذي يقدمه قطاع التقنية المالية في المملكة عبر الخدمات والحلول المعتمدة على التقنية سيساهم في تمكين قطاعات متعددة، منها: التجزئة، والضيافة، والعقارات، والاستثمارات، والنقل، والرعاية الصحية، كما يتوقع أن يساهم في نمو نسبة الأصول المدارة لتصل إلى 50% بحلول عام 2030م، مع تنامي استخدام التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي، حيث حققت المملكة المرتبة 17 من بين 64 دولة في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن مركز التنافسية العالمية والتابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية لعام 2023م، إضافة إلى تصنيفها في المركز الثالث بين دول مجموعة العشرين في تقرير التنافسية العالمية لعام 2023م.

الاستراتيجية الوطنية للصناعة

تواصل الاستراتيجية الوطنية للصناعة التي أطلقت في عام 2022م، السعي للوصول إلى اقتصاد صناعي جاذب للاستثمار، يسهم في تحقيق التنوع الاقتصادي، وتنمية الناتج المحلي والصادرات غير النفطية، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030. حيث تتمحور رؤية الاستراتيجية الوطنية للصناعة حول بناء اقتصاد صناعي يتسم بالمرونة والاستدامة والتنافسية،

ويقـوده القطـاع الخـاص. وتتمثـل الأهـداف الاسـتراتيجية لهـا فـي بنـاء اقتصـاد صناعـي وطنـي مرن قـادر علـى التكيـف مـع التغيـرات، وقيـادة التكامـل الإقليمـي الصناعـي لتلبيـة الطلـب، إضافـة إلـى تحقيـق الريـادة العالميـة فـي صناعـة مجموعـة مـن السـلع المختـارة. وتسـتهدف الاسـتراتيجية مضاعفـة الناتـج المحلـي الصناعـي بنحـو 3 مـرات ليصـل إلـى 895 مليـار ريـال بحلـول عـام 2030م، إلـى جانـب مضاعفـة الفـرص الوظيفيـة التـي يخلقهـا القطـاع لتصـل إلـى 2.1 مليـون فرصـة وظيفيـة، بالإضافـة إلـى اسـتهداف الوصـول بالصـادرات الصناعيـة إلـى 557 مليـار ريـال.

وقـد وصـل عـدد المصانـع فـي المملكـة العربيـة السـعودية إلـى أكثـر مـن 11 ألـف مصنـع، وبلـغ حجـم الصـادرات الصناعيـة السـلعية إلـى 106 مليـار ريـال حتـى نهايـة الربـع الثانـي مـن العـام 2023م، وتتطلـع الاسـتراتيجية الوطنيـة للصناعـة فـي عـام 2024م إلـى خلـق المزيـد مـن الفـرص الاسـتثمارية وجـذب اسـتثمارات نوعيـة للمسـاهمة فـي زيـادة الناتـج المحلـي الصناعـي والصـادرات السـلعية غيـر النفطيـة وزيـادة التعقيـد الاقتصـادي فـي المملكـة.

خـلال الفتـرة الماضيـة، تـم الانتهـاء مـن أعمـال تأسـيس المركـز الوطنـي للتصنيـع والإنتـاج المتقـدم، والـذي يهـدف للتنسـيق والربـط بيـن المبـادرات والبرامـج المتعلقـة بالثـورة الصناعيـة الرابعـة، كمـا تـم إطـلاق خدمـة طلـب المـواد الخـام علـى منصـة صناعـي، لمعالجـة تحديـات المصانـع التحويليـة القائمـة المتعلقـة بإمـداد المـواد الخـام واسـتهداف التوسـع فـي طاقتهـا الانتاجيـة.

الاستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية

أُطلقـت الاسـتراتيجية الوطنيـة للألعـاب والرياضـات الإلكترونيـة فـي عـام 2022م وذلـك بهـدف جعـل المملكـة العربيـة السـعودية مركـزًا عالميًـا فـي هـذا القطـاع بحلـول عـام 2030م، حيـث تُعـد الاسـتراتيجية اسـتثمارًا متكامـلًا لتطويـر قطـاع الألعـاب والرياضـات الإلكترونيـة، التـي تعـزز مـن نمـو الفـرص الوظيفيـة ممـا يسـاهم فـي تنويـع الاقتصـاد وتقديـم خدمـات ترفيهيـة ذات جـودة عاليـة لأفـراد المجتمـع مـن المواطنيـن والمقيميـن والزائريـن علـى حـد سـواء وبمـا يتماشـى مـع مسـتهدفات رؤيـة السـعودية 2030.

ترتكـز الاسـتراتيجية علـى ثلاثـة أهـداف رئيسـة ذات تأثيـر مباشـر علـى كلٍ مـن جـودة حيـاة المواطنيـن، والقطاعـات الاقتصاديـة مثـل القطـاع الخـاص، والتنافسـية العالميـة للمملكـة عبـر جـذب المهتميـن بالرياضـات والألعـاب الإلكترونيـة مـن مختلـف أنحـاء العالـم، حيـث تهـدف الاسـتراتيجية إلـى تحسـين

تجربة اللاعبين وتوفير فرص ترفيهية جديدة، وتحقيق أثر اقتصادي عبر تطوير القطاع باستحداث فرص عمل جديدة تصل إلى أكثر من 39 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة ومساهمة اقتصادية تصل إلى 50 مليار ريال بحلول عام 2030م، إلى جانب أن تصبح المملكة مركزاً عالمياً رائداً للقطاع.

وتعمل الاستراتيجية على تطوير سلسلة القيمة للقطاع، وتسعى إلى إنشاء 250 شركة ألعاب إلكترونية، وإنتاج أكثر من 30 لعبة محليًا تصل إلى قائمة أفضل 300 لعبة عالمياً متراكمةً بحلول عام 2030م، بالإضافة للوصول إلى أفضل ثلاث دول في تعداد اللاعبين المحترفين في الرياضات الإلكترونية لكل فرد، واستضافة الفعالية الأكبر عالميًا من ناحية عدد المشاهدات، وابتكار ملكياتٍ فكرية مميزة وتصديرها للعالم.

وتأتي هذه الاستراتيجية استكمالًا للعديد من المبادرات، والإنجازات التي حققتها المملكة في الفعاليات الترفيهية والرياضية والألعاب الإلكترونية في إطار رؤية السعودية 2030، وخاصّة في ظل ما يشهده القطاع من ثورة ونمو متسارع من شأنه توفير فرص جديدة لتسخير القدرات والإمكانات غير المستغلة لمواكبة هذه التطورات.

الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية

أُطلقت الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في نهاية عام 2022م والتي تعد إحدى الممكنات لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، لتصبح المملكة رائدةً في مجال الملكية الفكرية؛ وذلك عبر تعزيز الاقتصاد المعرفي وبناء منظومة للملكية الفكرية تدعم الاقتصاد القائم على الابتكار والإبداع، وإنشاء سلسلة قيمة للملكية الفكرية تحفّز التنافسية وتدعم النمو الاقتصادي؛ مما ينعكس بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساهمة في رفع قيمة الشركات وخلق الفرص الوظيفية.

وترتكز الاستراتيجية على أربع ركائز أساسية وهي: توليد الملكية الفكرية، وإدارة الملكية الفكرية، والاستثمار التجاري للملكية الفكرية، وحمايتها. وتحقيقاً لهذه الركائز، تسعى الاستراتيجية للعمل على تعزيز التعاون والتكامل بين الجهات بصفتها شريكاً أساسياً لدعم الابتكار والإبداع ونمو الاستثمارات، وذلك عبر تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية التي تعزز قدرة المملكة على توليد أصول ملكية فكرية ذات قيمة اقتصادية واجتماعية.

سيسهم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية على تعزيز نمو التقنيات والصناعات المبتكرة وتوسيع صناعة خدمات الملكية الفكرية والتي ستؤثر إيجاباً على تحفيز الإنتاج والسلع في مختلف الصناعات. بالإضافة إلى الإسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي عبر القيمة المضافة الناتجة عن أنشطة الإنتاج وتحسين أرباح المنشآت التجارية عبر رفع القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات واستحداث وظائف جديدة مباشرة وغير مباشرة ورفع مستوى الوعي بحقوق المبدعين والمبتكرين.

كما تستهدف الاستراتيجية بحلول عام 2028م عبر 12 مبادرة الوصول إلى 13,200 فرد من المخترعين (المواهب الإبداعية)، وأن تصل المملكة إلى الترتيب 20 في مؤشر المعهد الدولي للتنمية الإدارية لحماية الملكية الفكرية.

الاستراتيجية الوطنية للاستثمار

أُطلقت الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في عام 2021م، بهدف زيادة حجم وكفاءة الاستثمارات في المملكة لدعم وتحفيز النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات ذات الأولوية بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030، وترتكز مستهدفات الاستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسية وهي: رفع مساهمة القطاع الخاص في ميزان المدفوعات والاقتصاد في المملكة، ودعم تنمية القطاعات الاستراتيجية، والارتقاء بالاستثمار لتحفيز الابتكار وتطوير المحتوى المحلي.

كما تتمثل الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للاستثمار بحلول عام 2030م فيما يلي: مضاعفة الاستثمارات السنوية لتصل إلى 2 تريليون ريال، (ما نسبته 30% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)، منها 1.7 تريليون ريال استثمارات محلية. بالإضافة إلى رفع مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الاسمي إلى 5.7%؛ مما يُسهم في تعزيز تنافسية المملكة لتصبح وجهة استثمارية رائدة وجاذبة للاستثمارات على المستوى الإقليمي والعالمي. الأمر الذي سيدعم بدوره تحقيق العديد من مستهدفات رؤية السعودية 2030 بما في ذلك زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 65%، وتخفيض معدل البطالة ليصل إلى 7%. وتعزيز تصنيف المملكة بين أفضل عشرة اقتصادات في مؤشر التنافسية العالمية.

وفي ظل الجهود المبذولة من وزارة الاستثمار وبالتعاون مع مختلف الجهات الحكومية بهدف تحسين البيئة الاستثمارية وتسهيل العقبات أمام المستثمر، إلى جانب المشاريع الضخمة والفرص الاستثمارية المتاحة، فقد حقق إجمالي تكوين رأس المال الثابت في عام 2022م نمواً بنسبة 31% ليصل إلى 1,040 مليار ريال والذي يمُثل ما نسبته 25% من الناتج المحلي الإجمالي، متجاوزاً بذلك مستهدف الاستراتيجية الوطنية للاستثمار للعام 2022م البالغ 747 مليار ريال والذي يمُثل ما نسبته 24% من الناتج المحلي الإجمالي؛ وشهد الاستثمار في القطاع غير الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغ في عام 2022م ما نسبته 22% مقارنة بنسبة 18% في عام 2016، مما يشير إلى فاعلية الجهود المبذولة في تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وأثمرت الاستراتيجية الوطنية للاستثمار والأعمال القائمة من مختلف الجهات الحكومية التي تهدف إلى تحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في الخروج بالعديد من الإنجازات، من أهمها:

- إصدار تراخيص لأكثر من 162 مركز إقليمي حتى نهاية الربع الثالث من العام 2023م.
- إطلاق منصة "ميزا" والتي تسهل وصول المستثمرين إلى مقدمي خدمات الأعمال من القطاع الخاص من خلال أربع مجالات وهي: (خدمات تأسيس الأعمال، وخدمات الاستشارات المالية والضريبية، والخدمات اللوجستية، وخدمات نقل المقرات). والتي تشمل عملية استخراج التراخيص والموافقات الحكومية اللاحقة للسجل التجاري ومساعدة الشركات في إيجاد المساحات المكتبية المناسبة، والسكن، والمدارس لعوائل الموظفين.
- عملت وزارة الاستثمار على آلية لمنح الإقامة المميزة للتنفيذيين في المقرات الإقليمية بالتنسيق مع مركز الإقامة المميزة.
- عملت وزارة الاستثمار بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان على آلية الاستثناء والسماح لشركات المقرات الإقليمية والتي ترغب في انشاء مقرها داخل أحد فروعها بالمملكة.
- قامت وزارة الاستثمار بالعمل مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على تفعيل الحوافز المقدمة للمقرات الاقليمية فيما يخص الموظفين، مثل: منح التأشيرات حسب

حاجة الشركة، والسماح بعمل الزوجة/الزوج القادمة تحت إقامة الزوج/الزوجة، وتمديد العمر القانوني لبقاء الأولاد مع موظفي المقرات الاقليمية إلى عمر 25 سنة).

- عملت وزارة الاستثمار مع وزارة التجارة على تفعيل مسار خاص لإصدار السجلات التجارية لشركات المقرات الاقليمية.
- موافقة مجلس الوزراء رقم (111) وتاريخ 6\2\1445هـ على الترتيبات التنظيمية لمجلس الاستثمار والتي تهدف إلى المساهمة في تعزيز التواصل المؤسسي بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز وتطوير بيئة الاستثمار، وجذب الاستثمارات، ورفع مستوى التنافسية في المملكة بما يحقق مستهدفات رؤية السعودية 2030.
- عرض أكثر من 1,283 فرصة استثمارية على منصة استثمر في السعودية في العديد من القطاعات الاقتصادية.

كما تمثل الإستراتيجية الوطنية للاستثمار رابطاً مشتركاً لعدد من المبادرات، حيث تشتمل الإستراتيجية على نحو 40 مبادرة داعمة لتمكين القطاع الخاص وتعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية، من أبرزها: مركز برنامج تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وبرنامج جذب المقرات الإقليمية، وذلك ضمن خطة شاملة ومتكاملة بين منظومة الاستثمار وجميع الجهات الحكومية ذات العلاقة، بهدف تطوير الفرص الاستثمارية النوعية، وتعظيم الاستفادة منها ورفع تنافسية المملكة إقليمياً وعالمياً.

إضافةً لذلك تم إطلاق المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية "جسري" والتي تهدف إلى تطوير استراتيجية موحدة لاستقطاب سلاسل الإمداد النوعية إلى المملكة، وتعزيز موقع المملكة كمركزٍ رئيسٍ وحلقة وصلٍ حيويةٍ في سلاسل الإمداد العالمية وتحديداً في القطاعات الحيوية والواعدة في الاقتصاد السعودي، والتي تملك المملكة فيها ميّزات تنافسية واستراتيجية تؤهلها لأن تكون دولة حاضنة لمثل هذه الفرص، منها على سبيل المثال لا الحصر: مصادر الطاقة المتجددة، صناعة السيارات، المواد الكيميائية، والأجهزة الطبية. كما تهدف المبادرة إلى تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية للمملكة لجذب المستثمرين في سلاسل الإمداد، من خلال العمل على العديد من الخطوات مثل حصر وتطوير الفرص الاستثمارية.

واستكمالاً للجهود المبذولة لتعزيز مكانة المملكة العربية السعودية كمركز استثماري عالمي رائد، وتوفير المنصة المثالية التي تُمكّن الشركات عبر مختلف القطاعات والصناعات من تعزيز عملياتها ونموها الدولي تم إطلاق أربع مناطق اقتصادية خاصة في أبريل من العام 2023م، بهدف تطوير وتنويع الاقتصاد السعودي وتحسين البيئة الاستثمارية، مما سيعزز من مكانة المملكة بوصفها وجهة استثمارية عالمية رائدة. كما أنها ستفتح آفاقاً جديدة للتنمية، معتمدةً على المزايا التنافسية لكل منطقة لدعم القطاعات الحيوية والواعدة، ومنها اللوجستية والصناعية والتقنية وغيرها من القطاعات ذات الأولوية للمملكة، حيث استقطبت المناطق الاقتصادية الخاصة في المملكة استثمارات تجاوزت قيمتها 47 مليار ريال حتى النصف الأول من عام 2023م وتنوعت هذه الاستثمارات في قطاعات حيوية شملت قطاع الصناعة البحرية والتعدين والصناعة والخدمات اللوجستية والتقنيات الحديثة. حيث إن المناطق الاقتصادية الخاصة الجديدة تتميز بمواقع استراتيجية في الرياض وجازان ورأس الخير ومدينة الملك عبدالله الاقتصادية. كما تتمتع هذه المناطق بنظم تشريعية ولوائح خاصة لدعم الأنشطة الاقتصادية والمساهمة في تنميتها، ولتمكين هذه المناطق لتصبح الأكثر تنافسية في العالم لاستقطاب أهم الاستثمارات النوعية الأجنبية والمحلية.

وتم الأخذ في الاعتبار عند تصميم تلك المناطق أن تكون مكملةً للاقتصاد الأساسي، وألا تكون منافسة له، بحيث تم استهداف قطاعات محددة، ففي رأس الخير تم استهداف قطاع الصناعات البحرية التي تشمل صناعة السفن ومنصات الحفر البحرية، وفي مدينة الملك عبدالله الاقتصادية استُهدف قطاع صناعة السيارات وصناعة الأدوية وصناعة الإلكترونيات والسلع الاستهلاكية، والخدمات اللوجستية، ومنطقة جازان استهدفت صناعة الأغذية وصناعة تحويل المعادن والخدمات اللوجستية، فيما ركزت المنطقة الاقتصادية الخاصة للحوسبة السحابية والمعلوماتية على الذكاء الاصطناعي، والصحة الرقمية، وتطوير التقنيات الصناعية.لتنضم هذه المناطق الأربع إلى المنطقة اللوجستية المتكاملة الخاصة التي أطلقت في العام الماضي، والتي تقع بالقرب من مطار الملك خالد الدولي بالرياض وتستهدف المنتجات الاستهلاكية، وأجزاء الحاسوب، والأدوية، والمستلزمات الغذائية والطبية، وصناعة الفضاء وقطع الغيار، والسلع الكمالية والمجوهرات والمعادن النفيسة.

وتُمثل المناطق الاقتصادية الخاصة مرحلةً أولى من برنامج طويل المدى، حيث يستهدف البرنامج جذب الشركات الدولية، واستقطاب الكفاءات من الكوادر البشرية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز نمو القطاعات النوعية المستقبلية، من خلال إنشاء بنية تحتية مُحكّمة ووفق أفضل الممارسات العالمية، لضمان دعم المستثمرين المحليين والدوليين، وتوفير فرص استثمارية متميزة تدعمها منظومة متكاملة ومَحوكمة للوائح والأنظمة. كما قامت المملكة بتقديم حوافز اقتصادية للمناطق الاقتصادية الخاصة متكونة من معدلات ضرائب تنافسية، وإعفاءات جمركية للواردات ومدخلات الإنتاج من الآلات والمواد الخام، والسماح بالملكية الأجنبية بنسبة 100%. مما سيُسهم في أن تصبح المملكة وجهةً عالميةً للاستثمار، ومركزاً حيوياً يدعم سلاسل الإمداد العالمية.

الاستراتيجية الوطنية للزراعة

تم إطلاق الاستراتيجية في عام 2020م، إذ يُعد القطاع الزراعي محورًا فعالاً لتحقيق رؤية السعودية 2030، لكونه ركيزةً أساسية للأمن الغذائي واستقرار أسعار المنتجات الغذائية في المملكة، إلى جانب مساهمته في التنمية الاجتماعية والبيئية، وبالأخص الريفية؛ من خلال توفير مصدر دخل مهم لأكثر من مليون مواطن.

وقد شهدت المملكة العديد من التغيرات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي، أهمها اعتماد استراتيجية الأمن الغذائي، بالإضافة إلى اعتماد عدة برامج محققة لاستراتيجية الزراعة، مثل: برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة "ريف السعودية"، وبرنامج إعادة توجيه الإعانات الزراعية.

وتقوم الاستراتيجية على سبع ركائز، هي: تعزيز استدامة الموارد الطبيعية، والمساهمة في الأمن الغذائي، وتطوير التسويق والخدمات الزراعية، إلى جانب التنمية الريفية الزراعية المستدامة، والحفاظ على صحة النبات والحيوان، بالإضافة إلى تحسين الإنتاجية الزراعية، وهيكلة القطاع وبناء القدرات.

وقد حققت الاستراتيجية العديد من المنجزات والأرقام القياسية في القطاع الزراعي، منها تحقيق أعلى ناتج محلي في تاريخ القطاع في عام 2022م، والذي بلغ 100 مليار ريال، وارتفاع إجمالي الإنتاج الغذائي إلى نحو 10.6 مليون طن، كما تم استكمال بناء أكبر طاقة تخزينية

متطورة للحبوب في الشرق الأوسط؛ وذلك برفعها من 2.5 مليون طن في عام 2016م إلى 3.5 مليون طن في عام 2022م، بارتفاع قدره 40%، بالإضافة إلى التوسع في إنتاج الخضروات من البيوت المحمية المطورة إلى 678 ألف طن، مقارنةً بـ253 ألف طن في عام 2016م، وزيادة إجمالي الإنتاج العضوي إلى 1,100 طن، بمعدل نمو بلغ 80% مقارنةً بعام 2016م، وذلك من خلال التوسع في زراعة أكثر من 23.315 ألف هكتار عضوي، بمعدل نمو تجاوز 26% مقارنةً بعام 2017م، إلى جانب زراعة نحو مليون شجرة مثمرة بما يساهم في تقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار 22 ألف طن بحلول عام 2030م، وتمت زيادة نسبة استخدام المياه الجوفية المتجددة في الزراعة إلى 17%، ورفع كمية المياه المتجددة المستخدمة لأغراض الزراعة من 1.9 مليار م^3 عام 2016م، إلى 2.19 مليار م^3، بنسبة زيادة تقدر بـ 15%.

ونجحت استراتيجية الأمن الغذائي في خفض واردات المملكة من الشعير، والتحول إلى الأعلاف المصنّعة الأكثر قيمة غذائية، بنسبة تجاوزت 50% وذلك من 10 مليون طن في عام 2016م إلى حوالي 4.8 مليون طن في عام 2022م، وذلك في إطار خطة تضمنت تحرير قطاع استيراد الشعير، وتولّي القطاع الخاص مهام استيراده من الخارج، بالإضافة إلى البدء في تنفيذ مشروع "الطحالب البحرية" بمساحة 100 هكتار بما يساهم في عزل 21.120 طن/ سنويًا من ثاني أكسيد الكربون، وإنتاج العلائق العلفية كبدائل للبروتين.

كما عملت الاستراتيجية على تمكين القطاع الخاص؛ من خلال تخصيص قطاع المطاحن بالكامل، بعد إعادة هيكلته وتوزيعه على أربع شركاتٍ مستقلة، ونقل ملكيتها إلى القطاع الخاص، وذلك بقيمة إجمالية بلغت نحو 5.7 مليار ريال.

كما سجلت المملكة أرقامًا قياسية عالمية جديدة في القطاع الزراعي، من ضمنها تحقيق المرتبة الأولى عالميًا في تصدير التمور من حيث القيمة، والمرتبة الأولى لمجتمع المعلومات لعام 2022م، لفئة الزراعة الرقمية والخدمات الإلكترونية الرقمية المقدمة عبر بوابة "نما"، كما أحرزت تقدمًا في 109 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي تشمل 116 مؤشرًا.

الاستراتيجية الوطنية للسياحة

أُطلقت الاستراتيجية الوطنية للسياحة في عام 2019م، بهدف تطوير قطاع السياحة في المملكة حيث تسعى الاستراتيجية إلى تحقيق الأهداف والطموحات لتنمية السياحة واستدامتها ضمن رؤية السعودية 2030، وتتكامل أدوار كل من: وزارة السياحة، وصندوق التنمية السياحي، والهيئة السعودية للسياحة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسياحة، وتحقيق طموحات ومستهدفات القطاع. وتهدف الإستراتيجية الوطنية للسياحة إلى توفير منظومة متكاملة من الخدمات والعروض للسياح، إضافة إلى توفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين، ينتج عنها استحداث المزيد من الوظائف في قطاع السياحة. كما يستهدف أن يساهم القطاع بـ 10% في الناتج المحلي الإجمالي. وبناءً على ذلك، أطلقت وزارة السياحة عدّة مبادرات جديدة منها مبادرة التعليم السياحي التي تهدف إلى الشراكة مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء المملكة لتقديم وتفعيل برامج تعليمية وإثرائية تساهم في تنمية القطاع وخدماته المقدمّة، كما تم تصميم برامج تعليمية تسعى لمواءمة مخرجات التعليم بين سوق العمل وقطاع السياحة والضيافة، حيث أطلقت برنامج "رواد السياحة" استكمالاً للاستراتيجية الوطنية لوزارة السياحة الذي يهدف إلى تنمية قدرات 100 ألف شاب وشابة سعوديين وتزويدهم بالمهارات الرئيسية في مجال الضيافة والسياحة لتهيئتهم للعمل في قطاع السياحة المزدهر في المملكة.

واستكمالاً لجهود المملكة في تنمية القطاع السياحي وتحقيقاً لاستراتيجية تنمية السياحة الوطنية، تم إطلاق استراتيجية تطوير منطقة عسير في عام 2021م تحت شعار "قمم وشيم"، والتي تهدف إلى تحقيق نهضة تنموية شاملة وغير مسبوقة للمنطقة بضخ 50 مليار ريال عبر استثمارات متنوعة؛ لتمويل المشروعات الحيوية، وتطوير مناطق الجذب السياحي ؛ لتكون عسير وجهة عالمية طوال العام، معتمدة في ذلك على مكامن قوتها من ثقافة وطبيعة تجمع بين الأصالة والحداثة، وتسهم في دفع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة.

ومن أبرز ما أنجزته الاستراتيجية بنهاية العام 2022م، وصول عدد السياح 94.5 مليون من الخارج والداخل، اي بنمو نسبته 45% مقارنة بعام 2019م منذ انطلاق الاستراتيجية، وبلغ حجم الإنفاق السياحي في عام 2022م نحو 206 مليار ريال بنمو 25% مقارنة بعام 2019م. وبلغ

إجمالي الوظائف في قطاع السياحة للعام 2022م نحو 880 ألف وظيفة بنسبة نمو 54% مقارنة بعام 2019م. وبالنسبة لإنجازات العام الحالي 2023م، فقد حققت المملكة المركز الثاني بين قائمة الدول الأكثر نمواً في عدد السياح الدوليين على مستوى العالم خلال الربع الأول من عام 2023م وفقاً لمنظمة السياحة العالمية، حيث استقبلت المملكة حوالي 7.8 مليون سائح دولي، والذي يمثل أعلى أداء ربعي تاريخياً ليحقق نمو بنسبة 64% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019م، وذلك يدعم ويحقق تنمية القطاع السياحي بالمملكة.

الاستراتيجية الوطنية للمياه

تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للمياه في عام 2018م لترسم خارطة طريق لقطاع المياه، وتساعد على مواجهة وحل قضايا وتحديات القطاع، من خلال وضع أُطر مؤسسية وهيكلية شاملة، وتوفير آليات تمكينية للقطاع، إلى جانب رسم خطط تنفيذية فعّالة، واستحداث مؤشرات قابلة للقياس؛ لمعرفة جودة الأداء في تطبيق الاستراتيجية.

وتهدف الاستراتيجية إلى تحقيق خمسة أهداف استراتيجية، هي: ضمان الوصول المستمر إلى كميات كافية من المياه في الحالات الطارئة وغير الطارئة، وتحسين إدارة الطلب على المياه في جميع الاستخدامات، بالإضافة إلى تقديم خدمات عالية الجودة للمياه والصرف الصحي وموفّرة للتكلفة لضمان أسعار مقبولة، والمحافظة على موارد المياه والبيئة المحلية، إلى جانب ضمان مساهمة قطاع المياه في الاقتصاد.

أسهمت الاستراتيجية في تحقيق منظومة المياه العديد من الإنجازات، منها تسجيل رقم قياسي في إنتاج المياه المحلاة بـ 9.4 مليون م^3/يوم، بزيادة 900 ألف م^3/يوم عن العام 2021م، وتمكينها من رفع حجم إنتاج المياه بنسبة 8% لتصل إلى 12.80 مليون م^3 يومّيا في 2023م، وزيادة سعة منظومات نقل المياه بأكثر من 35% لتصل إلى 14.20 مليون م^3 يوميًا، كما نجحت في رفع معدل استمرارية ضخ مياه الشرب لتصل إلى 20.6 ساعات يوميًا، فيما بلغ عدد آبار مياه الشرب 10.127 ألف بئر، وبلغ عدد السدود 574 سدًّا بسعة تخزينية 2.6 مليار م^3، بينما بلغ حجم توزيع المياه 9.7 مليون م^3 يوميًا.

كما ارتفعت سعة الخزن الاستراتيجي للمياه إلى 21.8 مليون م^3، وبلغ عدد محطات تحلية مياه البحر 36 محطة، فيما تجاوزت قدرة محطات المعالجة 5.28 مليون م^3 يوميًا، وبلغ عدد محطات معالجة مياه الصرف الصحي الحالية والتي تحت التنفيذ 160 محطة.

وتأكيدًا لدور المملكة في التصدي لتحديات المياه حول العالم والتزامها بقضايا الاستدامة البيئية، وانطلاقًا مما قدمته على مدار عقود، من تجربة عالمية رائدة في إنتاج ونقل وتوزيع المياه، وابتكار الحلول التقنية لتحدياتها، ومساهمتها في وضع قضايا المياه على رأس الأجندة الدولية؛ تم في عام 2023م الإعلان عن تأسيس منظمة عالمية للمياه ومقرها في الرياض.

الاستراتيجية الوطنية للبيئة

تم إطلاق الاستراتيجية في عام 2018م، إيمانًا من المملكة بضرورة تحقيق بيئة مزدهرة ومستدامة تحظى بأعلى درجات الرعاية من الجميع، وتحقيقًا لتوجهات رؤية السعودية 2030 التي تسعى لحماية بيئة المملكة الطبيعية وتعزيزها واستدامتها، من خلال تبني رؤية شمولية للنظم البيئية، انبثقت عنها الإستراتيجية الوطنية للبيئة، حيث تقوم الاستراتيجية بالتركيز على مجموعة أُطر، تشمل: الاستدامة البيئية، والتوازن ما بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة والمشاركة البيئية، وذلك من خلال تعزيز مستوى الالتزام البيئي لكافة القطاعات التنموية، وخفض التلوث والتأثيرات السلبية على البيئة، كما تسعى لتنمية الغطاء النباتي الطبيعي ومكافحة التصحر، وحماية الحياة الفطرية والحفاظ على التنوع الأحيائي، وذلك من خلال تعزيز مشاركة القطاع الخاص لرفع جودة الخدمات وتحفيز الابتكار، بالإضافة إلى رفع الوعي البيئي لدى العامة، وتعزيز دور القطاع غير الربحي.

وتمت إعادة هيكلة الإطار المؤسسي لقطاع البيئة، وتأسيس مراكز بيئية متخصصة، هي: المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، والمركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية، والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، والمركز الوطني للأرصاد، والمركز الوطني لإدارة النفايات، وتأسيس صندوق البيئة؛ لضمان الاستدامة المالية للقطاع، بالإضافة إلى تأسيس المؤسسة العامة للمحافظة على الشعاب المرجانية والسلاحف في البحر الأحمر، وتأسيس مؤسسة تنمية الغطاء النباتي الأهلية (مروج)، وتأسيس القوات الخاصة للأمن البيئي بقيادة وزارة الداخلية، وإعداد الإطار الوطني للاستجابة للانسكابات الزيتية، وإنشاء شركة الأعمال البحرية للخدمات البيئية (سيل)؛ الرائد الوطني للاستجابة للانسكابات الزيتية، والبدء بإعداد استراتيجيتَي الاقتصاد الدائري، والأمن البيئي.

وقد حقق قطاعي الطاقة والبيئة عددًا من المنجزات، منها إطلاق مبادرة السعودية الخضراء، والتي حدّدت من خلالها مجموعة من المستهدفات الطموحة في مجالي البيئة والطاقة؛ تضمنت تقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030م، وزراعة 10 مليار شجرة في المملكة خلال العقود المقبلة، أو ما يُعادل إعادة تأهيل 40 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة، ورفع نسبة المناطق المحمية إلى 30% من مساحة المملكة. وبفضل الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة زادت نسبة المناطق المحمية في المملكة إلى ما يُقارب أربعة أضعاف، متجاوزةً 16% من إجمالي مساحة المملكة، كما تمت زراعة أكثر من 38 مليون شجرة، وإعادة تأهيل 91 ألف هكتار من الأراضي المتدهورة، بالإضافة إلى العديد من المبادرات التي تسهم في تحقيق مستهدفات مبادرة السعودية الخضراء؛ منها مبادرة تحويل النفايات عن المرادم بنسبة 94% في مدينة الرياض بحلول عام 2035م.

وفي مجال الأرصاد زاد نطاق التغطية الجغرافية لمنظومة رادارات الأرصاد لتغطي 95% من المناطق المأهولة سكانيًا في المملكة، كما تعمل المملكة على تغطية ما يزيد عن 70% من مساحتها الجغرافية حتى عام 2025م، عبر زيادة المحطات الأتوماتيكية والمأهولة برًا وبحرًا، وتطوير النماذج العددية بما يحقق القدر الأمثل من الرصد والمراقبة والمعلومات المناخية.

وعلى المستوى الإقليمي، تم إطلاق مبادرة الشرق الأوسط الأخضر التي تستهدف زراعة 50 مليار شجرة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، ودعم جهود المنطقة لتقليل وإزالة الانبعاثات الكربونية، كما تم إطلاق برنامج استمطار السحب؛ للمساهمة في تخفيف ظواهر الجفاف وزيادة الهاطل المطري، بالإضافة إلى الإعلان عن إنشاء المركز الإقليمي للتغير المناخي، والمركز الإقليمي للتحذير من العواصف الرملية والغبارية.

وعلى المستوى الدولي، أطلقت المملكة خلال رئاستها لمجموعة العشرين في 2020م مبادرتين عالميتين، لاستعادة النظم البيئية البحرية والبرية، هما: "مبادرة إنشاء المنصة العالمية لتسريع أبحاث الشعاب المرجانية" و"المبادرة العالمية للحد من تدهور الأراضي والحفاظ على الموائل الفطرية البرية"، كما أعلنت الأمم المتحدة استضافة المملكة لفعاليات اليوم العالمي للبيئة عام 2024م، ومؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية مكافحة التصحر والجفاف (COP16)؛ الأمر الذي يؤكد دور المملكة الريادي محليًا ودوليًا. علاوةً على ذلك فقد بذلت المملكة جهودًا كبيرة في مجال التوعية البيئية، منها تخصيص أسبوع للبيئة يقام كل عام على المستوى الوطني، وإطلاق مبادرة التوعية البيئية بهدف رفع مستوى الوعي المجتمعي بالقضايا البيئية.

ب/ أهم المشاريع على المدى المتوسط

صندوق الاستثمارات العامة

يواصل صندوق الاستثمارات العامة تحقيق مستهدفاته الاستثمارية محلياً وعالمياً، وأصبح خلال فترة وجيزة ركيزة أساسية لتعزيز نمو الاقتصاد وتنويع مصادر دخله انسجاماً مع رؤية السعودية 2030، وقد تمكن الصندوق من تحقيق عدة إنجازات، حيث تمكن من رفع قيمة حجم الأصول تحت الادارة إلى نحو 2.63 تريليون ريال، واستحدث أكثر من 560 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة، وساهم في تأسيس 87 شركة في العديد من القطاعات الاستراتيجية منذ عام 2016م.

ومن أبرز إنجازات صندوق الاستثمارات العامة لعام 2023م ضم مشروع الدرعية ليكون خامس المشاريع الكبرى المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، إلى جانب إطلاق مجموعة من الشركات ومن أبرزها: شركة **"طيران الرياض"** الناقل الجوي الوطني الجديد للمساهمة في تطوير قطاع النقل الجوي، وشركة **"تطوير المربع الجديد"** بهدف تطوير أكبر داون تاون حديث عالمياً في مدينة الرياض، وشركة **"كياني"** التي تهدف لتعزيز نمط الحياة الصحية في المملكة، وشركة **"سرج"** للاستثمارات الرياضية التي تهدف لدعم وتمكين نمو قطاع الرياضة في المملكة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إضافة إلى الشركة السعودية للاستثمار السياحي **"أسفار"** التي تهدف إلى الاستثمار في إنشاء المشاريع السياحية بمختلف مدن المملكة، وشركة **"تراث المدينة"** التي تهدف للقيام بدور رئيسي في تحسين جودة الإنتاج ورفع القدرة الإنتاجية لتمور العجوة بمنطقة المدينة المنورة، وشركة **"سواني"** التي تهدف إلى تمكين نمو قطاع منتجات حليب الإبل، إلى جانب شركة الاستثمارات الدوائية **"لا يفيرا"** التي تهدف إلى تمكين نمو قطاع الصناعات الدوائية وتعزيز مرونته، وشركة **"بدائل"** التي تهدف إلى تطوير وتصنيع وتوزيع منتجات مبتكرة للحد من انتشار التدخين، بالإضافة إلى الشركة السعودية لإدارة المرافق **"FMTECH"** حيث تهدف الشركة إلى تحفيز النمو المستدام في قطاع إدارة المرافق المحلية.

ويستهدف الصندوق بنهاية عام 2025م ضخ ما يصل إلى تريليون ريال في المشاريع الجديدة محلياً، والمساهمة بنحو 1.2 تريليون ريال في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بشكلٍ تراكمي من خلال شركات محفظته، بالإضافة إلى زيادة الأصول تحت الإدارة إلى نحو 4 تريليون ريال. وزيادة مساهمة الصندوق والشركات التابعة في المحتوى المحلي لتصل إلى 60%، واستحداث 1.8 مليون وظيفة.

1) مشروع نيوم

نيوم هي أحد المشاريع الكبرى والمملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، وتقع في شمال غربي المملكة على البحر الأحمر حيث تبنى من الصفر، وستكون مقصداً عالمياً وموطناً لأصحاب الطموح الذين يسعون للمساهمة في بناء نموذج جديد لمعيشة استثنائية وإنشاء أعمال مزدهرة حيث سيتجلى الإبداع فيها في مجال الحفاظ على البيئة.

وستشكّل نيوم موطناً استثنائياً للعيش والعمل، وستضم عدداً من المدن والموانئ والمناطق التجارية ومراكز البحوث والمرافق الرياضية والترفيهية والوجهات السياحية، وبوصفها مركزاً للابتكار؛ ستستقطب نيوم روّاد وقادة الأعمال والشركات من جميع أنحاء العالم للبحث في التقنيات والمشاريع الجديدة واحتضانها وتسويقها بأساليب مبتكرة.

ومن أبرز إنجازات مشروع نيوم للعام الحالي 2023م، إعلان تونومس، الشركة المتخصصة في التقنيات الإدراكية والرقمية التابعة لنيوم، عن افتتاحها "مركز تونومس نيوم للاتصالات" أول مركز متكامل للاتصالات الرقمية في نيوم، إضافة إلى الشراكة مع "كوليكتف ريتريتس" (Collective Retreats)، لإنشاء منتجعٍ متطور وفق أعلى معايير الاستدامة في "تروجينا".

2) مشروع البحر الأحمر

وجهة البحر الأحمر وهي أحد المشاريع الكبرى والمملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، وهي وجهةً رائدةً في مجال السياحة المتجددة فائقة الفخامة، وتمتد الوجهة على مساحة تزيد عن 28 ألف كيلومتر مربع من الأراضي البكر في الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية، وتضم أرخبيلاً يحتضن أكثر من 90 جزيرة بكر، كما تضم جبالاً خلابة، وبراكين خامدة، وكثباناً رملية صحراوية، إلى جانب العديد من المعالم الثقافية والتراثية المهمة.

ستقدم الوجهة لزوارها طيفاً واسعاً من التجارب السياحية الذكية والرائدة عالمياً. ويأتي كل ذلك وفق نهج تطوير متجدد يندمج بسلاسة مع بساطة الطبيعة الساحرة، وستعمل وجهة البحر الأحمر بشكل منفصل عن شبكة الكهرباء الوطنية والاعتماد بالكامل على الطاقة المتجددة.

ومن المتوقع أن تستقبل وجهة البحر الأحمر الزوار في عام 2023م، وبحلول عام 2030م ستضم الوجهة 50 فندقاً تحتوي على 8 آلاف وحدة فندقية، وما يصل إلى ألف عقار سكني، فضلاً عن مطار دولي خاص بالوجهة.

3) مشروع القدية

مدينة القدية أحد مشاريع صندوق الاستثمارات العامة، وتعد مدينة القدية وجهة نابضة بالحياة تتميز بارتقائها بمستويات جودة الحياة المستندة إلى ركائز الرياضة والترفيه والثقافة، وتقع المدينة على بعد 40 كيلومترًا فقط من وسط مدينة الرياض، وهي مبنية على مساحة تزيد عن 360 كيلومترًا مربعًا. وستسهم مدينة القدية في جعل الرياض واحدة من أفضل الوجهات العالمية بالعمل على إدراجها ضمن قائمة الـ70 معلم حول العالم، بتميزها في مجال الترفيه والرياضة والثقافة، ومن المقرر أن تستضيف مدينة القدية عند انتهاء عمليات المشروع أكثر من 600 ألف ساكن، و حوالي 48 مليون زائر سنويًا، مما سيسهم في توفير أكثر من 325 ألف فرصة عمل جديدة، كما ستضيف القدية إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 135 مليار ريال.

4) مشروع بوابة الدرعية

ضم المشروع إلى صندوق الاستثمارات العامة في يناير 2023م كخامس المشاريع الكبرى التابعة للصندوق ، ويشكّل مشروع الدرعية قيمة تاريخية وثقافية وسياسية في تاريخ الدولة السعودية. إذ يهدف المشروع إلى تحقيق مستهدفات اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياحية، كما يسهم انضمام مشروع "الدرعية" البالغة تكلفته 237 مليار ريال في زيادة أصول الصندوق، وهو الأمر الذي يساعد في تحقيق أهداف الصندوق وتطلعاته في تنوع مصادر الدخل للمملكة. بالإضافة إلى مساهمة المشروع في تمكين العديد من القطاعات المحلية، واستحداث الفرص للشراكة مع القطاع الخاص، وإطلاق مجموعة من الفرص الاستثمارية الجديدة عبر مختلف

مراحل التطوير والتنفيذ للمشروع؛ ومنها عمليات البناء والتشييد والتطوير وتشغيل وإدارة الفنادق والوحدات السكنية ومراكز التسوق والترفيه والمرافق الثقافية والسياحية.

ويكتسب المشروع أهميته لكونه يحتضن العديد من معالم المملكة الثقافية والتراثية حيث أن المشروع يحتضن حي الطريف التاريخي أحد أهم المواقع التراثية بالمملكة والمسجلة ضمن قائمة اليونيسكو للتراث العالمي، كما سيساهم المشروع في استقطاب 50 مليون زيارة محلية ودولية بحلول عام 2030م والذي يعد دعماً للاستراتيجية الوطنية للسياحة، كما سيساهم المشروع في توفير أكثر من 170 ألف وظيفة، وتقديم مبادرات تساهم في رفع مستوى جودة الحياة في المنطقة.

5) تطوير المربع الجديد

تهدف شركة تطوير المربع الجديد -أحد شركات صندوق الاستثمارات العامة- إلى تطوير أكبر **"داون تاون"** حديث عالمياً في مدينة الرياض، مما يسهم في تطوير مستقبل العاصمة تماشياً مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، وستعمل شركة تطوير المربع الجديد على بناء أيقونة **"المكعب"** ليجسد رمزاً حضارياً، وسوف يضم أحدث التقنيات المبتكرة، ومزايا فريدة تعد الأولى من نوعها.

وسيعتمد مشروع المربع الجديد على تطبيق معايير الاستدامة، ورفع مستوى جودة الحياة، وتعزيز المفاهيم الصحية، والرياضية، والأنشطة المجتمعية، وزيادة المساحات الخضراء لخلق مجتمعات نابضة بالحياة، كما سيساهم في دعم الناتج المحلي غير النفطي، واستحداث فرص العمل المباشرة، وغير المباشرة، ومن المتوقع الانتهاء من مشروع المربع الجديد في عام 2030م.

6) طيران الرياض

أعلن صندوق الاستثمارات العامة عن تأسيس شركة طيران الرياض (الناقل الجوي الوطني الجديد) في عام 2023م، للمساهمة في تطوير قطاع النقل الجوي وتعزيزًا لموقع المملكة الاستراتيجي الذي يربط بين قارات العالم الثلاث؛ آسيا وأفريقيا وأوروبا، والعمل على رفع القدرة التنافسية للشركات الوطنية وفق مستهدفات رؤية السعودية 2030. كما سيسهم إطلاق

"طيران الرياض" في إتاحة المزيد من الفرص للسياح والزوار من جميع أنحاء العالم للوصول إلى أجمل المواقع السياحية والطبيعية في المملكة حيث سيتم إطلاق رحلات تصل لأكثر من 100 وجهة حول العالم بحلول عام 2030م، لتشكل حقبة جديدة في مجال السفر والطيران، عبر زيادة خيارات النقل الجوي تزامناً مع زيادة أعداد المسافرين من وإلى المملكة، ورفع الطاقة الاستيعابية لخدمات النقل والشحن والخدمات اللوجستية الاستراتيجية، لتعزيز جذب حركة المسافرين الدوليين والربط بين قارات العالم المختلفة، لتكون مدينة الرياض بوابة للعالم ووجهة عالمية للنقل والتجارة والسياحة، والمساهمة بتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية في قطاع النقل الجوي.

صندوق التنمية الوطني

يعد صندوق التنمية الوطني أحد ركائز التمكين المالي لرؤية السعودية 2030 حيث يعزز الأداء والكفاءة للصناديق والبنوك التنموية في المملكة، ويعزز استدامتها لتحقق الغايات المنشودة منها بما يخدم أولويات التنمية والاحتياجات الاقتصادية. ويقوم الصندوق بالإشراف على التنمية الصناعية والاقتصادية والاجتماعية في المملكة، ويلعب دورًا مهمًا في ضمان الاستثمار الأمثل لرأس المال وتوظيفه في مشاريع مؤثرة، ومستدامة وذات أثر واعد. ومن أبرز منجزات صندوق التنمية الوطني والصناديق والبنوك التنموية التابعة له تقديم تمويلات تجاوزت 14.1 مليار ريال خلال النصف الأول من العام 2023م، كما بلغ الدعم المقدم حوالي 10.3 مليار ريال، وتجاوزت قيمة الضمانات 5.6 مليار ريال حيث بلغت مساهمة صندوق التنمية الصناعية حوالي 1.6 مليار ريال لما يقارب 104 منشأة صناعية منها 1.1 مليار ريال لشركات كبيرة ذات أهمية استراتيجية في القطاع الصناعي، وأخرى تستهدف تأهيل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتنميتها وزيادة مساهمتها ودعم مسيرة التنمية الصناعية في المملكة من خلال تقديم الدعم المالي والتدريب والتوجيه للشركات الصناعية، وأيضا لتمكينها من النمو والتوسع وتعزيز الشراكة مع الجهات الحكومية والخاصة، وتنسيق الجهود ودعم نمو القطاع الصناعي.

وإضافةً إلى ذلك قدّم صندوق تنمية الموارد البشرية دعمًا بقيمة 4.6 مليار ريال، للدعم والتدريب والتمكين والإرشاد، كما ساهم في دعم توظيف نحو 199 ألف مواطن ومواطنة للعمل في منشآت القطاع الخاص. كذلك ساهم صندوق التنمية العقارية بدعم أكثر من 31

ألف مستفيد حيث بلغ إجمالي القروض المدعومة خلال الفترة نفسها أكثر من 5.5 مليار ريال. وقدم صندوق التنمية الزراعية تمويلات بقيمة 2.9 مليار ريال لما يقارب من 6 آلاف فرد و 63 منشأة. بالإضافة إلى اعتماد الصندوق السعودي للتنمية قروض تنموية تجاوزت 2.6 مليار ريال في 7 دول لتنفيذ مشروعات تنموية خلال النصف الأول من عام 2023م، واعتماد منح تجاوزت 2.4 مليار ريال.

وفي سبيل دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية قدّم بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال النصف الأول من عام 2023م ضماناتٍ من خلال برنامج كفالة بحوالي 5.2 مليار ريال، والتي من شأنها الإسهام في تعزيز التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، من خلال تمويل المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما قدم بنك التنمية الاجتماعية خلال النصف الأول من عام 2023م تمويلات ودعم لأكثر من 70 ألف فرد بمبالغ 3.8 مليار ريال، وتم تقديم تمويلات لـ5.4 ألف منشأة صغيرة وناشئة بقيمة تجاوزت 2.6 مليار ريال.وتهدف برامج البنك إلى تمويل المواطنين للحصول على قروض اجتماعية، وتمويل المشاريع الصغيرة، وتمويل مشاريع المسؤولية الاجتماعية، وتمكين المنظمات غير الربحية وزيادة مشاركة المرأة وتمكين التخطيط المالي. وقد قام بنك التصدير والاستيراد السعودي بتمويل الصادرات السعودية غير النفطية بقيمة إجمالية فاقت 2.8 مليار ريال خلال النصف الأول من عام 2023م، كما بلغت الصادرات المغطاة بوثائق تأمين الائتمان حوالي 4.25 مليار ريال خلال الفترة نفسها في إطار جهوده لتمكين الصادرات غير النفطية وتعزيز وصولها إلى الأسواق العالمية.